تحقيق

أدت استباحة الاحتلال الإسرائيلي للقدس والمسجد الأقصى على مدى أيام، إلى تفجر الوضع في الأراضي الفلسطينية، إذ نفذت المقاومة تهديدها بقصف القدس ومستوطنات قرب غزة، مساء أمس، ليتجه الاحتلال إلى تنفيذ «عملية واسعة» ضد غزة، ويجعل الأوضاع أمام كل احتمالات مفتوحة

المقاومة تقصف الاحتلال

استباحة القدس تتسبب بتصعيد شامل

غزة، القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

فجّرت جرائم الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة، ولا سيما في المسجد الأقصى وحي الشيخ جراح، الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، خصوصاً بعد سقوط أكثر من 300 إصابة في صفوف الفلسطينيين، أمس الإثنين، في القدس، لترد المقاومة الفلسطينية بإطلاق رشقات صاروخية من غزة استهدفت القدس ومناطق في «غلاف غزة»، بعد انتهاء مهلة حددتها الساعة السادسة من مساء أمس للاحتلال لسحب جنوده ومستوطنيه من المسجد الأقصى وحي الشيخ جراح، والإفراج عن كافة المعتقلين، لتصبح الأوضاع أمام احتمال التصعيد المفتوح، في ظل أنباء عن اتجاه الاحتلال لشن عملية عسكرية واسعة ضد قطاع غزة ابتداء من ليلة أمس.

وأطلقت المقاومة الفلسطينية، مساء أمس، عدة رشقات صاروخية باتجاه مدينة القدس المحتلة ومستوطنات «غلاف غزة». وأطلقت «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، رشقة صاروخية بعيدة المدى استهدفت مدينة القدس، وعقب ذلك دوت صفارات الإنذار في مناطق مختلفة من المدينة المحتلة. كما استهدفت «سرايا القدس»، الذراع العسكرية لحركة «الجهاد الإسلامي»، مركبة عسكرية إسرائيلية شمالي قطاع غزة بصاروخ موجّه من طراز «كورنيت». وقالت السرايا إنّ المركبة تعرضت لإصابة مباشرة، لكن الاحتلال لم يذكر تفاصيل. وانطلقت الصواريخ بعد دقيقة واحدة فقط من انتهاء المهلة التي منحتها قيادة المقاومة في الغرفة المشتركة للاحتلال، والتي كانت عند الساعة السادسة من مساء أمس بتوقيت القدس المحتلة، وذلك لسحب جنوده ومستوطنيه من المسجد الأقصى وحي الشيخ جراح، والإفراج عن كافة المعتقلين خلال هبة القدس الأخيرة. وكان مصدران في المقاومة في غزة قد قالا لـ«العربي الجديد»، في وقت سابق، إنّ جهوداً مصرية وأممية فشلت في إجبار الاحتلال على وقف عدوانه على القدس والمقدسيين، وإن هذه الجهود قوبلت بتمترس المقاومة خلف قرارها السابق بوقف العدوان لعدم الذهاب إلى تصعيد.

جريمة حرب

وصفت منظمة التعاون الإسلامي، أمس الاثنين، تصاعد الأعمال الوحشية للاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في القدس المحتلة، بأنه «جريمة حرب» تستوجب المحاكمة. واعتبرت المنظمة أن «استخدام القوة ضد المصلّين في المسجد الأقصى، انتهاك خطير لحقّهم في حرية الدين»، فيما يشكل «تصاعد وتيرة الأعمال الوحشية ضد الفلسطينيين، على خلفية إجلائهم من منازلهم في القدس، جريمة حرب تستوجب محاكمة جميع المسؤولين عنها».

وذكر المصدران أنّ التهديد الذي أطلقه القائد العام لـ«كتائب القسام» محمد الضيف قائم، وترجمته عملياً تعني فشل كل جهود إجبار الاحتلال على وقف العدوان على القدس والمقدسيين.

وكان رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية قد قال إن «المقاومة لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما يحدث في مدينة القدس المحتلة، وكلمة المقاومة ستكون الفاصلة في المعركة ما لم يتراجع الاحتلال. وحمّل هنية، في تصريح مكتوب أمس، إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تداعيات عدوانها على المسجد الأقصى. وأفاد هنية بأنه أكد «لكافة الأطراف التي تواصل معها، بمن فيهم الأشقّاء العرب، أن الاحتلال لا يحترم تعهدات ولا يلتزم بشيء، وعليه أن يرفع يده الآثمة عن القدس والأقصى والشيخ جراح».

من جهته، أعلن جيش الاحتلال، في بيان، إصابة إسرائيلي بجروح عقب استهداف سيارته بصاروخ مضاد للدروع أطلق من غزة. وأضاف أن 7 صواريخ أطلقت من غزة باتجاه منطقة القدس. وقال في بيان: «متابعة للإنذارات في منطقة القدس ومحيطها، فالحديث عن إطلاق 7 صواريخ من قطاع غزة، القبة الحديدية اعترضت واحداً منها فقط». وكان الجيش قد قال في بيان سابق: «تم تفعيل صافرات الإنذار في مدن بيت شيمش والقدس». في سياق متصل، أفاد الجيش الإسرائيلي في بيان منفصل، بإطلاق صاروخ مضاد للدروع من شمال قطاع غزة باتجاه إسرائيل، دون مزيد من التفاصيل. وقال الجيش في بيان ثالث: «دوي صافرات الإنذار في عسقلان وسديروت ومنطقة غلاف غزة». وفي

أطلقت المقاومة صواريخ باتجاه القدس ومستوطنات عدة

وسائل إعلام إسرائيلية: تعليمات لشن عملية واسعة ضد غزة

وقت سابق، أعلنت إسرائيل تحويل حركة الطائرات من مطار بن غوريون في تل أبيب إلى طرق بديلة وإغلاق عدد من الطرق الرئيسية في المستوطنات القريبة من غزة. كما كان جيش الاحتلال قد أعلن أمس أنه علّق تدريباً رئيسياً لتركيز الجهود على الاستعداد لاحتمال تصاعد العنف.

وبعيد هذا التطور، ذكر المعلق العسكري لقناة التلفزة الإسرائيلية 13 ألون بن دافيد أن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر لشؤون الأمن أصدر تعليماته لشن عملية عسكرية واسعة ضد قطاع غزة «هذه الليلة» (ليلة أمس)، بعد إطلاق الصواريخ على العمق الإسرائيلي. وفي تغريدة على «تويتر»، كتب بن دافيد أن «كل الدلائل تشير إلى أننا على أعتاب جولة قتال جديدة مع غزة». من جهته، قال الوزير الإسرائيلي ميخائيل بيطون، عضو المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن: «مستعدون لكل التطورات. أمن إسرائيل يمثل قدس الأقداس بالنسبة لنا، ولن نسمح لمنظمات الإسلام المتطرف بإشعال النار. الجيش والمؤسسات الأمنية مستنفرة وهدفنا استعادة الهدوء». وأضاف بيطون، في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي: «لم نفاجأ بما حدث، لقد كنا مستعدين وكل المؤسسات على أهبة الاستعداد». وفي أعقاب إطلاق الصواريخ، دعا بتسلال سموطرتش، رئيس حركة «الصهيونية الدينية»، في تغريدة على «تويتر»، إلى «ضرب العدو العربي في كل مكان، في غزة، القدس، الضفة الغربية، وفي كل مكان يرفع رأسه». وجاءت هذه التطورات بعدما كانت قوات إسرائيلية كبيرة قد اقتحمت، صباح أمس، باحات المسجد الأقصى واعتدت على المصلين هناك بالرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع، بينما أغلقت أبواب المسجد ومنعت الدخول إلى ساحاته. كما اندلعت مواجهات عنيفة في صحن قبة الصخرة المشرفة بالأقصى، وفي باحات المسجد. وأفاد الهلال الأحمر الفلسطيني بأن طواقمه تعاملت مع أكثر من 331 إصابة في صفوف الفلسطينيين خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في المسجد الأقصى ومحيط البلدة القديمة. وكان من بين إجمالي المصابين 7 أشخاص إصاباتهم خطيرة جداً. وأكد رئيس قسم جراحة الصدر في مستشفى المقاصد فراس أبو عكر أن «ثلاثة أشخاص فقدوا أعينهم». بينما قال المدير الطبي لمستشفى المقاصد نزار حجة، لـ«العربي الجديد»، إن «الإصابات كانت في منطقة الرقبة والصدر والوجه والرأس والأطراف، وامتلأت أقسام الطوارئ والعيادات الخارجية بالمصابين، وبعضهم عولج ميدانيا وبعضهم أدخل لغرف العمليات، ومنهم في أقسام العناية المكثفة». وأعلنت الشرطة الإسرائيلية إصابة تسعة من عناصرها بجروح، نقل أحدهم إلى المستشفى. وكانت قوات الاحتلال قد حاصرت، منذ صباح أمس، البلدة القديمة من القدس، لتأمين مرور المستوطنين الذين يحتفلون بذكرى احتلال القدس وضمها. وانتشرت قوات الاحتلال في أحياء البلدة والطرقات المؤدية إلى الأقصى وأجبرت أصحاب المحلات التجارية على إغلاقها.

واقتحم عضو الكنيست المتطرف إيتمار بن غفير، عصر أمس، برفقة مجموعة من أتباعه، حي الشيخ جراح بحماية مشددة من قبل قوات الاحتلال. وانضم العشرات من المستوطنين إلى المستوطنين الذين يسيطرون على منزل عائلة الغاوي، الذي استولوا عليه قبل عشر سنوات.

في المقابل، أعلنت الجهة المنظمة لـ«مسيرة الأعلام» التراجع عن تنظيم الفعالية الإسرائيلية لهذا العام، بعد قرار السلطات الإسرائيلية منع المسيرة من الوصول إلى باب العامود ومحيط المسجد الأقصى. وتنطلق «مسيرة الأعلام» ضمن الاحتفال بما يسميه الاحتلال «يوم القدس»، الذي يؤرخ لذكرى استيلاء إسرائيل على القدس الشرقية بعد حرب يونيو/ حزيران 1967.

وحول ما حصل، قال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، في تصريح صحافي: «إن ما قامت به قوات الاحتلال من اقتحام واعتداء وحشي على المصلين في المسجد الأقصى وباحاته هو تحدٍ جديد للمجتمع الدولي، وتحدياً للجهود التي تبذلها الإدارة الأميركية». وأكد أبو ردينة أن الحكومة الإسرائيلية ضربت عرض الحائط بكل هذه الجهود والتدخلات الدولية. من جهته، قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، في كلمة له خلال الجلسة الأسبوعية للحكومة أمس: «إن مجلس الوزراء في حالة انعقاد دائمة، من أجل المتابعة اليومية لأهلنا في مدينة القدس ودعم صمودهم».

في هذا الوقت، أخفق مجلس الأمن الدولي في التوصل إلى اتفاق بشأن إصدار بيان حول الأوضاع في القدس المحتلة. ونقلت وكالة «الأناضول» عن مصادر دبلوماسية بالأمم المتحدة، أن إخفاق المجلس خلال جلسته أمس، جاء بسبب تحفظات من الوفد الأميركي إزاء صدور أي بيانات من المجلس، بزعم أن ذلك «لن يساعد في تحسين الوضع الحالي في القدس». وفي المواقف الخارجية، دانت وزارة الخارجية المصرية بأشد العبارات اقتحام القوات الإسرائيلية حرم المسجد الأقصى والتعرض للمصلين الفلسطينيين وإخراجهم من داخل باحات المسجد الأقصى، مؤكدةً ضرورة تحمّل إسرائيل مسؤوليتها إزاء هذه التطورات المتسارعة والخطيرة، والتي تُنبئ بمزيد من الاحتقان والتصعيد الذي لا تُحمد عُقباه. كما وصفت تركيا إسرائيل، أمس، بأنها «دولة أبارتايد» يجب أن توقف «الهجمات الشنيعة والوحشية» ضد الفلسطينيين. وقال رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية فخر الدين ألتون، على «تويتر»: «إلى العالم الإسلامي نقول حان وقت إيقاف الهجمات الشنيعة والوحشية». من جهتها، حذرت فرنسا من «تصعيد واسع النطاق» بعد الاعتداءات الإسرائيلية، ودعت جميع الأطراف إلى «أكبر قدر من ضبط النفس». وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية إن هذه المواجهات «تهدد بخطر تصعيد واسع النطاق»، داعية «جميع الأطراف إلى التزام أكبر قدر من ضبط النفس والامتناع عن أي استفزاز».

إطلاق صواريخ من غزة باتجاه الأراضي المحتلة (محمود همص/ فرانس برس)

مطالبة لبيد بشرعنة البؤر

ذكرت الإذاعة الإسرائيلية الرسمية «كان»، أمس الإثنين، أن الأحزاب اليمينية التي أبدت استعدادها لدعم تشكيل حكومة برئاسة زعيم المعارضة يئير لبيد، تشترط أن يتبنى الائتلاف مواقف يمينية إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وأوضحت أن «يمينا» و«تكفاه حدشاه» يطالبان بأن تتم شرعنة عشرات البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، وإدخال «إصلاحات» على النظام القضائي تقلص من قدرة المحاكم على التدخل في قرارات الحكومة.

للحديث تتمة...

الخيبة الإيرانية في مأرب

زكريا الكمالي

قبل شهر، توعد الإعلام الإيراني بـ«الصوم في مأرب والإفطار من تمرها». وبما أن شهر رمضان اقترب من نهايته، يبدو أن محافظة مأرب اليمنية، هي من أحرجت الغطرسة الإيرانية. لم يصم الحوثيون رمضان في مأرب، كما تمنّت وكالة الأنباء الإيرانية «مهر»، ولن يفعلوها بالتأكيد في الستة من شهر شوال أو العشرة الأوائل من شهر ذي الحجة، فمن عجز عن تحقيق تحقيق أمنية منذ أكثر من عام، لن يكون قادراً على قلب الموازين بين ليلة وضحاها، على الرغم من دعم إيران الفاضح.

الأنباء المعلنة أخيراً عن ضبط البحرية الأميركية شحنة أسلحة متطورة في بحر العرب، وكذلك تهريب الحرس الثوري الإيراني دفعة أولى من المرتزقة القادمين من سورية إلى اليمن، تكشف حجم الورطة الإيرانية في مأرب، والاستماتة في حسم المعركة، من أجل حصد مكاسبها السياسية في فيينا.

أنهكت مأرب جماعة الحوثيين وابتلعت رمالها جحافل المليشيات التي يتم الزج بها تباعاً إلى محارق محتومة. وبما أن الفشل كان هو العنوان البارز في فبراير/ شباط الماضي، من المتوقع أن القيادات الحوثية هي التي أطلقت نداء استغاثة لطهران، لإسنادها بأسلحة نوعية تكون قادرةً على حسم الاشتباكات التي لا تجدي فيها الصواريخ.

لكن ما يثير الاستغراب هو الأنباء التي تحدثت عن إرسال «الحرس» الإيراني، دفعة أولى تضم نحو 120 مرتزقاً من بلدات ومدن محافظة دير الزور، شرقي سورية، إلى اليمن. فلو أن هذه الأنباء ظهرت قبل عام، لكانت نسبة تصديقها ستكون ضعيفة مقارنة بالفترة الحالية التي تعرضت فيها المليشيات الحوثية لأكبر نزيف بشري. صحيح أن قدرة الحوثيين على الحشد والتعبئة لم تتعرض لانتكاسة كبيرة، لكن من يتم الزج بهم على الجبهات، هم مجرد مقاتلين يجيدون حروب العصابات بـ«الكلاشنكوف»، ولذلك لا يُستبعد أن يكون دور المرتزقة الوافدين هو التعامل مع الأسلحة المتطورة.

ولكن لماذا عجزت إيران عن حسم معركة مأرب؟ منذ انقلابها، لم تخض المليشيات الحوثية معركة حقيقية وحققت فيها انتصاراً. غالبية مكاسبها كانت عبارة عن اجتياح سلس للمدن بلا قتال. حسم الحوثيون جلّ معاركهم السابقة بشراء الولاءات وتفكيك القبائل، لكن قبائل مأرب سجلت صموداً أسطورياً في التصدي لهم. لا يدافع هؤلاء عن منابع النفط والغاز ومعسكرات الحكومة فقط، بل يحرسون عملية السلام من انتكاسة أكبر.

تقرير

تطوير الشيخ زويد: مخاوف من التهجير

سيناء ـ **محمود خليل**

بعد مرور أيام قليلة على زيارة رئيس أركان الجيش المصري، الفريق محمد فريد، إلى مدينة الشيخ زويد بمحافظة شمال سيناء، شرقي البلاد، أعلنت الجهات المسؤولة في المحافظة عن توجيهات رئاسية بتطوير المدينة على الأصعدة كافة خلال الفترة المقبلة. فيما كشفت مصادر حكومية مطلعة عن نيّة الحكومة، بمشاركة الهيئة الهندسية للقوات المسلحة المصرية، إنشاء مجمع عمراني جديد يحمل اسم مدينة الشيخ زويد، ليكون بديلاً عن المدينة الحالية التي ستجرف بالكامل، كما حصل في مدينة رفح، ضمن خطة مبهمة تقوم السلطات بتنفيذها في محافظة شمال سيناء، لتشمل مدن رفح والشيخ زويد وكذلك العريش، وبعض قرى بئر العبد، من خلال تهجير السكان بحجة الإرهاب أو مكافحته، وحالياً بحجة التطوير والتنمية.

وفي تفاصيل القرار الحكومي، أفاد الموقع الرسمي لمحافظة شمال سيناء، بأنّ محافظ شمال سيناء اللواء محمد عبد الفضيل شوشة، قرر تشكيل لجنة لإعداد مخطط كامل لتطوير مدينة الشيخ زويد. وأضاف الموقع أنّ المحافظ عقب اجتماع عُقد برئاسته وبحضور السكرتير العام المساعد للمحافظة عبد العال البدري، ورئيس مركز ومدينة الشيخ زويد طارق محمد عابد، والسكرتير العام لمركز ومدينة الشيخ زويد إيهاب بكير، ورؤساء قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، ومديري مديريات الخدمات والأجهزة المعنية، إلى جانب المدير العام للتخطيط العمراني بالمحافظة المهندس حسام الشريف، قال إن اللجنة معنية بتفقد المدينة للوقوف على مرافق الخدمات والإمكانات الموجودة ودراسة إمكانيات تطويرها لتحقيق أكبر استفادة منها بالتنسيق مع مشايخ وعقلاء ورموز وأهالي المدينة.

وأعلن المحافظ أنّ مشروع التطوير جاء «طبقاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي لتعويض أهالي الشيخ زويد وتوفير الخدمات والمرافق كافة اللازمة لهم»، مشيراً إلى «توجيهات الرئيس بسرعة تطوير المدينة لتحقيق الاستفادة لأكبر عدد من المواطنين من أي مشاريع يتم تنفيذها». ويشمل التطوير، بحسب المحافظ، الطريق الدولي (العريش - الشيخ زويد)، طريق الساحل في الشيخ زويد، إنشاء شبكة طرق داخلية في المدينة، إعداد مخطط لرفع كفاءة شبكة المياه، إلى جانب مخطط لتنفيذ مشروع الصرف الصحي في المدينة. ولفت المحافظ إلى أنه «توجد محطتان لتحلية المياه في الشيخ زويد، فيما تتم دراسة مطالب المدينة بشأن الكهرباء وباقي المرافق والخدمات، وكذلك مطالب أهالي الشيخ زويد في مجالات التطوير كافة»، مضيفاً أنّ «اللجنة ستقدم مقترحاتها ومطالب التطوير كافة لإضافتها ضمن المخطط الجاري إعداده، بما يخدم مدينة الشيخ زويد لسنوات عدة مقبلة ضمن خطة مستقبلية لتطوير المدينة والنهوض بها لخدمة أهلها».

من جهته، كشف مصدر حكومي مسؤول لـ«العربي الجديد»، أن المخطط الجديد الذي يقال إنه جاء بتوجيهات من السيسي «سيكون بمثابة إعادة تجربة مدينة رفح، من خلال تهجير السكان من منازلهم وأراضيهم، ونقلهم إلى المدينة الجديدة التي من المتوقع أن تبنى على أرض حي الزهور، شمال الشيخ زويد، وبالشكل نفسه الذي بنيت به مدينة رفح الجديدة، التي قصدها أيضاً الفريق محمد فريد خلال زيارته الأخيرة، والتي تعد الأولى لرئيس أركان لمدينتي رفح الجديدة والشيخ زويد منذ عام 2013». وأوضح المصدر أنّ «المخطط الجديد المُراد للمدينة، يرتبط بمخططات كبرى يجري التحضير لها في شمال سيناء، تتعلق ببناء موانئ جديدة، وطرق دولية من شأنها أن تربط ساحل البحر بمطار العريش، وكذلك ربطها بمشروع السكة الحديدية الذي بدأ العمل به في شرق قناة السويس منذ أشهر، ومن المتوقع أن يصل إلى مناطق شمال سيناء كافة خلال المرحلة المقبلة». يشار إلى أن مدينة رفح الجديدة تقع إلى جنوب الطريق الدولي (رفح-العريش)، في حين كانت مدينة رفح المهجرة تقع إلى شمال الطريق الدولي. أما بالنسبة لمدينة الشيخ زويد الجديدة، فإنه من المقرر بناؤها إلى شمال المدينة الحالية، وهي منطقة حي الزهور، التي تقع إلى الشرق من مدينة العريش. وكانت السلطات المصرية قد بدأت بالفعل في تحضير المكان والمخططات لإنشاء ميناء تجاري ضخم على ساحل مدينة الشيخ زويد، ليكون رديفاً لميناء العريش، كما تم البدء بالعمل على شق طريق واسع يصل بحر الشيخ زويد بمطار العريش العسكري، لكن العاملين به تعرضوا إلى هجمات متكررة أدت لمقتل وإصابة عدد منهم على يد تنظيم «ولاية سيناء» خلال الأشهر الماضية.

وتعليقاً على مشاريع تطوير الشيخ زويد، قال أحد مشايخ المدينة، لـ«العربي الجديد»، طالباً عدم ذكر اسمه، إنّ «أهالي المدينة ينتظرون مشاريع وقرارات من شأنها تعزيز صمودهم على أرضهم، بعد مرور أكثر من سبع سنوات على تحمّلهم الظروف الأمنية والاقتصادية السيئة، لا أن تأتي قرارات مشبوهة ومبهمة قد تؤدي بنا إلى خارج ديارنا مرة أخرى، كما حصل مع أشقائنا في مدينة رفح قبل سنوات، والذين فقدوا الأمل في عودتهم، في ظل مسح المدينة عن بكرة أبيها، وصرف تعويضات لغالبية المتضررين، وبناء مدينة جديدة». وأشار المتحدث نفسه إلى أن «الشيخ زويد كانت في مقدمة المناطق المتضررة من الإرهاب ومكافحته، إذ اضطر آلاف السكان للنزوح وخسارة منازلهم ومصادر رزقهم». وأضاف أنّ «القلق يساور كل مواطن في سيناء من نهاية المخطط الذي يجري تنفيذه على أرض الواقع منذ عام 2013».

تتصدر الشيخ زويد المدن المتضررة من الإرهاب ومكافحته

شرق غرب

جاووش أوغلو في الرياض

بدأ وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو (الصورة)، أمس الإثنين، زيارة رسمية إلى الرياض تستغرق يومين، حيث يلتقي نظيره السعودي فيصل بن فرحان آل سعود. وأوضح، في تغريدة، أنه يزور السعودية لبحث العديد من «القضايا العامة التي تهم المنطقة»، مضيفاً أن «مباحثاته ستشمل العلاقات الثنائية، والاعتداءات الإسرائيلية في المسجد الأقصى، وما يتعرض له الفلسطينيون من ظلم».

(الأناضول)

الحوثيون يكثّفون هجماتهم الصاروخية على مأرب

كثّفت جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) من هجماتها الصاروخية على مدينة مأرب اليمنية، وذلك على وقع معارك عنيفة تدور في الأطراف الغربية بين عناصرها والقوات الحكومية، المسنودة برجال القبائل وطيران التحالف بقيادة السعودية. وفي حين أشارت وسائل إعلام موالية للحوثيين إلى أنه تم استهداف معسكر للقوات الخاصة التابعة للحكومة الشرعية، أعلنت السلطة المحلية أن القصف الحوثي استهدف حياً سكنياً وسط المدينة.

(العربي الجديد)

بريطانيا: تحقيق برحلة خارجية لجونسون

تحقق هيئة للرقابة على المعايير بالبرلمان البريطاني في التقارير التي يقدمها رئيس الوزراء بوريس جونسون (الصورة) بشأن سفرياته الخاصة للخارج، فيما قال المتحدث باسم جونسون إن عطلة قضاها رئيس الوزراء في الكاريبي على نفقة أحد المانحين كانت مسجلة بالطريقة الصحيحة لدى السلطات. وأدرجت المفوضية البرلمانية للمعايير اسم جونسون ضمن قائمة نشرت حديثاً للتحقيقات الجارية، قائلة إنها تدرس ما إذا كان انتهك قواعد مدونة السلوك الخاصة بأعضاء البرلمان.

(رويترز)

الصين تنتقد اجتماعاً أممياً بشأن الأويغور

اعتبرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشون ينغ، أمس الإثنين، أن استخدام الأمم المتحدة كمنصة لاجتماع افتراضي، غداً الأربعاء، حول اضطهاد مسلمي الأويغور في إقليم شينجيانغ، يمثل إهانة للمنظمة الدولية. وقالت «تحالفت الولايات المتحدة مع عدة دول، وأساءت استغلال موارد ومنصة الأمم المتحدة، وشوهت صورة الصين وهاجمتها لخدمة مصالحها الشخصية». وأضافت «هذه إهانة شديدة للأمم المتحدة».

(رويترز)

زعيم تشاد الجديد في النيجر

بدأ الزعيم التشادي الجديد الجنرال محمد إدريس ديبي زيارة إلى النيجر أمس الإثنين، في أول رحلة خارجية له منذ أن عينه الجيش في السلطة الشهر الماضي بعد وفاة والده. ووصل ديبي إلى نيامي حيث استقبله رئيس وزراء النيجر أومودو محمدو وشخصيات أخرى، قبل أن يلتقي رئيس النيجر الجديد محمد بازوم. وينتشر نحو 1200 جندي تشادي في غرب النيجر بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو حيث تزايدت الهجمات المتطرفة.

(أسوشييتد برس)

خاص

سد النهضة: إثيوبيا ستولد الكهرباء في أغسطس

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بالتزامن مع زيارة المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان إلى أديس أبابا، قال مصدر حكومي إثيوبي، لـ«العربي الجديد»، إنّ المسؤولين في إثيوبيا أبلغوا الأطراف الوسيطة في ملف سد النهضة بأن دولتهم ستبدأ في كل الأحوال توليد الطاقة الكهربائية من السد في أغسطس/ آب المقبل، وأنّ الخطط التنموية في مجالات عدة، بالشراكة مع دول أخرى، مرتبطة ببدء التوليد في هذا التوقيت، وأنه من الضروري لتحقيق ذلك إتمام الملء الثاني في نهاية يوليو/تموز المقبل.

وأضاف المصدر أنّ إثيوبيا وإن كانت توافق على الاتفاق المؤقت بشأن الملء الثاني، والذي تدفع في اتجاهه الوساطات الأميركية والأفريقية والإمارات، فلديها هي الأخرى بعض الشروط المقابلة للشروط المصرية والسودانية، على رأسها ألا يتطرق الاتفاق إلى المشاركة في إدارة عملية الملء، وأن يقتصر التنسيق على تبادل المعلومات والإبلاغ بتغيّر التصرفات فقط.

وأوضح المصدر أنّ إثيوبيا رفضت مقترحاً أميركياً بوقف أعمال الإنشاءات التي يجب أن تتم بالتزامن مع الملء الثاني، لتقليل حجم الأضرار التي من الممكن أن تلحق بدولتي المصب، وأن الإخطار بموعد توليد الكهرباء، الذي تم تأجيله سابقاً أكثر من مرة، مقصود به الآن قطع الطريق أمام محاولات إبطاء إنجاز الأعمال الإنشائية.

وبحسب المخطط الإثيوبي، فسوف يتم توليد نحو 750 ميغاواط من وحدتين مكتملتين الآن لإنتاج الكهرباء، تولّد كل وحدة 375 ميغاواط. ويبلغ معدل إنجاز المشروع الإجمالي حالياً نحو 80 في المائة، ففي الأسبوع الأول من مارس/آذار الماضي، تم تركيب أول أنبوبين ضخمين من الأنابيب المخصصة لنقل المياه من بحيرة التخزين الرئيسية إلى المحطة الكهرومائية لإنتاج الطاقة، وذلك بالتعاون مع شركتين، إيطالية وفرنسية، متخصصتين في هذا النشاط، ومن المقرر تركيب أربعة أنابيب أخرى بعد بدء التشغيل التجريبي لإنتاج الكهرباء. وأعلن المقاول المحلي للمشروع، أمس الاثنين، أنّ الأعمال المدنية للمشروع قد اكتملت بنسبة 91 في المائة، بينما تم بالفعل الانتهاء من الأعمال المعدنية بنسبة 53,7 في المائة، ما يجعل معدل الإنجاز الإجمالي للمشروع 79 في المائة.

في غضون ذلك، قالت مصادر دبلوماسية مصرية إنّ الاتصالات الجارية بشأن المقترح الخاص بالاتفاق المؤقت «تحقق تقدماً»، وإنّ السودان يطالب بتضمين الشروط الخاصة بالموافقة على المقترح توقيع اتفاق رسمي لـ«إنهاء الوجود الإثيوبي غير الشرعي» داخل الحدود السودانية في ولاية القضارف، والقاهرة تدعم الخرطوم في هذا الطلب. كما كشفت المصادر عن بحث العواصم المعنية، ومنها أبوظبي، الدعوة لعقد قمة ثلاثية يحضرها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد ورئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، يتم خلالها توقيع الاتفاق المؤقت وتدشين مفاوضات الاتفاق الدائم، والتي ما زال توقيتها يثير خلافاً بين دولتي المصب وإثيوبيا والوسطاء. إذ تصر مصر والسودان على إنهائها تماماً قبل نهاية العام الحالي، في مقابل مطالبة أديس أبابا بدمها لربيع العام المقبل، الأمر الذي سيسمح بالطبع بمزيد من إهدار الوقت. وتطالب كل من مصر والسودان بحسم صياغة اتفاق نهائي لقواعد الملء والتشغيل، بحيث ترعى الآلية الرباعية (الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحادان الأفريقي والأوروبي) صياغة نهائية وموحدة لجميع البنود التي شهدت المفاوضات السابقة خلافات واسعة بشأنها، والتي منها وضع برنامج واضح ومسبق ومتفق عليه للملء المستمر والدائم للسد، والاتفاق على حجم التدفق اليومي من السد والذي سيصل إلى سد الروصيرص بالسودان، حتى لا تتأثر السلامة الإنشائية للأخير وباقي السدود السودانية. إضافة إلى الاتفاق على حجم التدفق العام في فترات الجفاف والجفاف الممتد، والذي تقترح مصر أن يكون 37 مليار متر مكعب كرقم وسط بين ما تطالب به إثيوبيا، وهو 32 ملياراً، وما كانت تطالب به مصر، وهو 40 مليار متر مكعب، على أن يُترك الرقم الخاص بأوقات عدم الملء والرخاء لآلية التنسيق بين الدول الثلاث. فضلاً عن الاتفاق على معايير قياس امتلاء سد النهضة وسد السرج الاحتياطي المجاور مجتمعين، والربط بينهما وبين سد الروصيرص والسد العالي بمصر، وهي مسألة تراها القاهرة ضرورية، في حين تراها أديس أبابا مدخلاً للربط بين السدود، وهو ما ترفضه.

وتتمسك دولتا المصب بحسم الموضوعات القانونية العالقة، والتي من بينها التوافق على آلية فض المنازعات التي ستنشأ مستقبلاً حول تشغيل السد والملء، والبت في اقتراح مصري سوداني بأن تظلّ الآلية الرباعية هي مرجعية فض المنازعات وليس الاتحاد الأفريقي فقط. كما تطالبان برعاية وضع أسس تفاوضية لأي اتفاق مستقبلي بشأن التطورات التي ستطرأ على حوض النيل الأزرق، مثل السدود والمشروعات والبحيرات الصناعية، وهو الملف الذي يسوده خلاف كبير بين مصر وإثيوبيا.

رفضت إثيوبيا مقترحاً أميركياً بوقف أعمال الإنشاءات (إدواردو سوتيراس/فرانس برس)

الحدث

تتجه الأنظار في الجزائر إلى يوم الجمعة المقبل، مع تصميم الحراك الشعبي على الاستمرار في الخروج إلى الشارع، لا سيما عشية انطلاق الحملة الدعائية لانتخابات يونيو، متحدياً شروط السلطات للسماح بالتظاهر، ما يثير أسئلة حول نواياها المبيتة

يرفض الحراك انتخابات يونيو (رياض كرامدي/فرانس برس)

تحدي الحراك الجزائري

الترخيص المسبق للتظاهرات... مقدمة لفضّها؟

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

بعد أسبوعين من إجهاضها تظاهرات الحراك الطالبي، ومنع خروجها، للأسبوع الثاني على التوالي، تبدو السلطات الجزائرية متجهة نحو منع تظاهرات الحراك الشعبي بكافة أنواعه، بدءاً من يوم الجمعة المقبل، بعدما نشرت بياناً تحذيرياً لمكوّنات الحراك يتحمّل مسؤولية تنظيم أي تظاهرة غير مصرح بها لديها. من جهتها، ردّت مكونات الحراك بإعلانها تحدّي السلطة في الشارع يوم الجمعة المقبل، ورفضها تقديم أي تصريح، معتبرة أن المسألة سياسية ولا تخضع للترتيبات القانونية، لكونها حالة ثورية لا تنتظر ترخيصاً رسمياً، تماماً كما حدث خلال تظاهرات الجزائريين الأولى في 22 فبراير/شباط 2019.

وخطت وزارة الداخلية الجزائرية خطوة جديدة باتجاه إنهاء كلّ مظاهر الاحتجاج والتظاهر المستمرة منذ 22 فبراير الماضي، تاريخ إعلان مكونات الحراك استئناف التظاهر بعد تعليقه 11 شهراً إثر تفشي وباء كورونا، خصوصاً عشية انطلاق الحملة الدعائية (في 17 مايو/أيار الحالي) للانتخابات البرلمانية المبكرة المقررة في 12 يونيو/حزيران المقبل، وهي الانتخابات التي يرفضها الحراك. وأعلنت وزارة الداخلية، في بيان، أنه بات "من الضروري طلب الترخيص للمسيرات الأسبوعية، وبضرورة التصريح المسبق لدى المصالح المختصة من طرف المنظمين، باسماء المسؤولين عن تنظيم المسيرة وساعة بداياتها ونهاياتها، وكذا المسار والشعارات المرفوعة وفق ما يتطلبه القانون"، مشيرة إلى أن "عدم الالتزام بهذه الإجراءات يعتبر مخالفة للقانون والدستور، ما ينفي صفة الشرعية عن المسيرة ويوجب التعامل معها على هذا الأساس"، استناداً إلى دستور نوفمبر/تشرين الثاني 2020، الذي كرّس نظرياً حقّ المسيرات بمجرد تصريح لدى السلطات. ولفتت الداخلية إلى أن "المسيرات الأسبوعية أصبحت تعرف انزلاقات وانحرافات خطيرة، ولا تبالي بما يعانيه المواطن من انزعاج وتهويل ومساس بحريته"، مشيرة إلى أن "تغيير اتجاه المسيرات في كل وقت، بدعوى الحرية في السير في أي اتجاه وعبر أي شارع، يتنافى مع النظام العام وقوانين الجمهورية"، على خلفية تغيير المتظاهرين لخط سير مسيرات يوم الجمعة الماضي، من شارع باستور وساحة أودان والبريد المركزي في العاصمة، إلى اتجاه آخر هو ساحة أول مايو، وشارع محمد بلوزداد الذي تصله التظاهرات للمرة الأولى، ما شكّل ارتباكاً كبيراً لدى قوات الشرطة التي كانت قد انتشرت وفقاً للمسارات السابقة.

ويحمل بيان الداخلية الجزائرية تهديداً واضحاً بفضّ كل تظاهرة غير مصرح بها، عبر استخدام الوسائل الأمنية والشرطة، ما يتيح التعامل الأمني مع التظاهرات على أساس أنها غير شرعية، وكذلك اعتقال المشاركين فيها والداعين إليها وملاحقتهم قضائياً بتهم التجمهر غير المرخص. ويحمل ذلك مخاوف جدية في الأوساط السياسية والمدنية، من احتمال أن يؤدي ذلك إلى تصعيد وتشنج في المواقف، يدفع إلى عزوف أكبر عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وإلى مزيد من الاحتقان في الشارع، خصوصاً في ظلّ توترات اجتماعية وسلسلة إضرابات عمّالية، بسبب تردي الأوضاع المعيشية والأزمة المالية الخانقة التي تعيشها البلاد، بسبب تراجع عائدات النفط.

وفيما تدعم أحزاب وتنظيمات موالية خيارات السلطة للتعامل مع الحراك المستمر، فإن مكونات الحراك الشعبي السياسية والائتلافات المدنية، أبدت رفضاً كلياً لتهديدات الداخلية واشتراطاتها. وقال الناشط البارز في الحراك، نور الدين هدير، لـ"العربي الجديد"، إن "مسألة الحصول على ترخيص أو تصريح أمر لا يتماثل مع الراهن. يمكننا ملاحظة أن تظاهرات فبراير 2019، لم تطلب ترخيصاً من سلطة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، ولو بقيت التظاهرات تنتظر ترخيصاً حينها، لكان بوتفليقة ما زال في الحكم". ورأى أنه "لا يمكن أن تطلب ترخيصاً من سلطة تتظاهر ضدّها، الحراك يعتبر أن كلّ مخرجات المسار الانتخابي لا تحظى بالشرعية اللازمة، ولذلك يصبح الشعب مصدر الشرعية، خصوصاً إذا كانت التظاهرات بالغة السلمية". واعتبر أنه "من الواضح أن السلطة تبحث عن ذرائع لإنهاء التظاهرات".

ومع صدور البيان الوزاري، تُطرح أسئلة وهواجس حول احتمالات تصعيد السلطات للنهج الأمني، إلى حدّ المنع الكلّي لأي تجمع أو تظاهر، واحتمال أن يفتح ذلك باباً للصدام بين القوى الأمنية والمتظاهرين. ويأتي ذلك على الرغم من أن المتظاهرين، وخلال 116 جمعة من التظاهر منذ 22 فبراير 2019، لم يلجؤوا إلى أي من أشكال العنف أو إثارة الشغب.

في ظلّ هذه التطورات، رأى الباحث والأستاذ المحاضر في علم الاجتماع بجامعة سطيف، شرقي الجزائر، نوري إدريس، أن "كل الاحتمالات تبقى مفتوحة، ومحاولة المواجهة حاضرة في كل جمعة، وبيان وزارة الداخلية صدر أصلاً بعدما تحاشى المتظاهرون المرور بالشارع الذي أغلقته وسائل الأمن لتفادي الاحتكاك والمواجهة"، معتبراً أن "الشارع هو من شلّ قدرة السلطة على استخدام القمع". وأضاف إدريس، في حديث لـ"العربي الجديد"، أن "السلطة وجدت نفسها اليوم أسيرة تناقضاتها: فمن جهة هي تقدّم نفسها كاستجابة لمطالب الحراك، ومن جهة أخرى تريد إيقاف هذا الحراك الذي لا يعترف بها بكل الطرق، والتناقض هو أنها لا تستطيع أن تستخدم العنف ضد من تقول إنها جاءت بفضلهم (بحسب الرئيس عبد المجيد تبون)، ولذلك تحاول خلق ذرائع بأن من يسير اليوم ليسوا هم من ساروا في 22 فبراير".

واستغرب إدريس طلب الداخلية من المتظاهرين في الحراك تقديم تصريح وذكر أسماء المسؤولين عن التظاهرات، لافتاً إلى أن "السلطة تعرف جيداً أن مسيرات الحراك ليست حزبية وليس لها قادة أو منظمون". واعتبر أن البيان يضع السلطة في "حالة من الإنكار الذي يدفعها إلى حشد المزيد من الموارد لتسيير هذا الإنكار، وهي موارد تستنزف البلد وتدفعه إلى وضع يصبح فيه الإصلاح أو الإنقاذ مستحيلاً". ومع كل هذه التوقعات، ستتجه الأنظار إلى الشارع الجزائري يوم الجمعة المقبل، لمعرفة ما إذا كانت السلطات ستتوجه لتنفيذ تهديداتها، خصوصاً في العاصمة، أم أنها ستتراجع في ظلّ موجة انتقادات محلية ودولية توجه إليها بممارسة القمع والتضييق على الحريات والاعتقالات.

فرضت السلطة ترخيص التظاهر ولائحة بمنظميه وشعاراتهم

رفضت مكونات الحراك والائتلافات المدنية مطالب الداخلية

شكوك حركة «البناء»

طرح رئيس حركة «البناء الوطني»، عبد القادر بن قرينة، أخيراً، شكوكاً حول «التنظيمات التي تقف وراء استمرار التظاهرات والسعي لاختراقها واستغلالها»، معتبراً أن هدفها «تعرير مشاريعها وتعطيل الانتخابات وفرض مقاربة المرحلة الانتقالية وفكرة المجلس التأسيسي».

إضاءة

أولاف شولز... مخضرم «الاشتراكي» الألماني مرشحاً للمستشارية

رشّح الحزب الاشتراكي الألماني، وزير المالية أولاف شولز، لخلافة المستشارة أنجيلا ميركل، مستنداً إلى خبرته السياسية واعتداله

برلين ـ **شادي عاكوم**

كما كان متوقعاً، أيّد 96,2 في المائة من مندوبي الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، أول من أمس الأحد، خلال مؤتمرهم الذي عُقد عبر الإنترنت، قرار الهيئة التنفيذية للحزب بترشيح نائب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وزير المالية الاتحادي أولاف شولز، لمنصب مستشار ألمانيا. وصوّت 513 مندوباً لـ"الاشتراكي" لصالح شولز، فيما عارض ترشيحه 20 مندوباً، وامتنع 12 آخرون عن التصويت. وعلى بعد أكثر من أربعة أشهر من الانتخابات البرلمانية العامة في ألمانيا، المقرر إجراؤها في نهاية شهر سبتمبر/أيلول المقبل، أصبح محسوماً أن شولز سينافس مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي، أرمين لاشيت، ومرشحة حزب "الخضر" أنالينا باربوك، التي هاجمها شولز أول من أمس، والتي تشير استطلاعات الرأي إلى تقدمها لجهات نوايا الناخبين. ويعتبر المرشح شولز، المتحدر من مدينة أوسنابروك، شمالي البلاد، أحد أبرز السياسيين المخضرمين داخل الحزب الاشتراكي الألماني العريق، وكان قد انضم إلى الحزب في عمر الـ17 عاماً، من على مقاعد الدراسة في مدينة هامبورغ، التي وصل إليها وهو ابن ثلاث سنوات، ليتخرج من إحدى ثانوياتها، ويكمل دراسته الجامعية في الحقوق، ويؤسس لاحقاً شركة محاماة. تدرّج شولز، المحامي المتخصص في قانون العمل، في المناصب داخل الحزب الاشتراكي، فتولّى رئاسة الحزب في المدينة الهانزية هامبورغ، ثم انتخب في مجلس الشيوخ، وتم انتخابه بالاقتراع المباشر في برلمان هامبورغ بين عامي 2007 و2009. في العام 2011، انتخب عمدة لولاية المدينة، حيث تمكن من تحقيق النجاحات الحزبية لـ"الاشتراكي"، إضافة إلى توليه مهام أخرى، كمنصب الأمين العام للحزب، وتعيينه وزيراً للعمل الاتحادي، قبل أن يصبح وزيراً للمالية ونائباً لأنجيلا ميركل. ويدين شولز بعمله السياسي لزوجته، وزيرة التعليم في مدينة بوتسدام، بريتا أرنست.

طبيعة هذا السياسي المعتدلة والمتوازنة كلّفته أخيراً، خسارته في انتخابات زعامة الحزب، لصالح الزعيمين المشاركين الحاليين، ساسكيا أسكن ونوربرت فالتر بوريانس. ويقال إن شولز وقع ضحية عمل منسق بين جناح اليسار ومنظمة شباب الحزب، إلا أنه بقي على الرغم من ذلك موضع تقدير واحترام من قبل رفاقه الحزبيين، بفعل البراغماتية التي يتمتع بها، ولإيمانه بأهمية إظهار التضامن في الحزب، وفي المجتمع ككل.

وخلال المؤتمر الحزبي الذي رشّحه، كرّر شولز، الواثق من نفسه، والمتسلح بخبرته كرئيس سابق لحكومة ولاية هامبورغ، وكوزير للمالية ونائب للمستشارة، والمخلص لتوجهات الاتحاد الأوروبي، مطالبته برغبته بأن يصبح مستشاراً لقيادة ألمانيا مستقبلاً، محدداً أربع مهام رئيسية للحكومة الاتحادية في حقبة ما بعد ميركل، هي: النقل والمناخ والرقمنة والصحة. ووعد مرشح "الاشتراكي"، في حال وصوله إلى المستشارية، بجعل هذه المهام "همّه الشخصي". وليبرز ذلك، قال: "تحت قيادتي، ستفعل ألمانيا كلّ ما في وسعها في أوروبا وحول العالم، لضمان أن تصبح العولمة أكثر عدلاً"، مشدداً على أن بلاده يجب أن تصبح واحدة من أفضل دول الرفاهية في العالم. من جهة ثانية، هاجم شولز مرشحة حزب الخضر أنالينا باربوك، المتقدمة في استطلاعات الرأي، قائلاً إن "البعض تنقصهم الإرادة لتحقيق تقدم عملي"، ناسياً لنفسه إمكانية تنفيذ الأفكار بحكم خبرته السياسية. كما وجّه انتقادات لاذعة لـ"الاتحاد المسيحي"، الذي يتشارك معه حالياً في الائتلاف الحاكم بقيادة ميركل، معتبراً أن "الاتحاد"، الذي يردد دائماً بأنه معتدل، بات اليوم يؤيد ترشيح الرئيس السابق للاستخبارات الداخلية هانس غيورغ ماسن لانتخابات البوندستاغ (البرلمان الاتحادي). وماسن أحيل في العام 2018 من قبل وزير الداخلية الحالي هورست زيهوفر، للتقاعد، على خلفية فضيحة، تضمنت مقطع فيديو يظهر مطاردة الأجهزة للأجانب في مدينة كيمنتس، شرقي البلاد، بالإضافة إلى تصريحاته التي كادت أن تتسبب بأزمة داخل الائتلاف الحاكم. كذلك، انتقد شولز في خطابه تورط عدد من سياسيي "الاتحاد المسيحي" في ملفات الفساد والعمولات المتعلقة بصفقات الكمامات الواقية من كورونا. يشار إلى أن شولز اعتبر منذ أزمة كورونا وحتى الفترة القريبة الماضية، ثالث السياسيين الأكثر شعبية بعد ميركل ووزير الصحة الاتحادي ينس شبان، بفضل سياسته وسياسة الحكومة الاتحادية لدعم الاقتصاد الألماني، الذي يعاني من حالة الركود بفعل الإغلاق شبه التام للبلاد.

هاجم شولز مرشحة حزب الخضر أنالينا باربوك وحزب ميركل

انضم شولز للحزب منذ مقاعد الدراسة (Getty)

تقرير

مخيم الهول

فشل حملة «قسد» يزيد احتمالات إفراغه

تتزايد المؤشرات على استعداد «الإدارة الذاتية» الكردية لإفراغ مخيم الهول من النازحين السوريين والعراقيين وعائلات عناصر «داعش»، لا سيما مع ظهور ملامح تنسيق مع روسيا حيال الأمر

عماد كركص

تدلّ عودة الاغتيالات وعمليات التصفية في مخيم الهول، الواقع جنوب محافظة الحسكة، شمال شرق سورية، والذي يحوي نازحين سوريين وعراقيين وعائلات لعناصر تنظيم "داعش"، على فشل الحملة الأمنية التي أطلقتها "قوات سورية الديمقراطية" (قسد)، بدعم من التحالف الدولي، نهاية مارس/آذار الماضي، واستمرت حتى الثاني من إبريل/نيسان، لإنهاء الفلتان الأمني في المخيم، بعد تزايد عمليات العنف، من اغتيال وتنكيل. وعادت عمليات الاغتيال والتصفية خلال الأسبوع الماضي إلى المخيم، مستهدفة، على وجه التحديد، اللاجئين العراقيين داخل المخيم، وهو ما يثير مخاوف من أن يكون مبرراً لدفع نفسه هناك تبادل معلومات استخباراتية على مستوى عال من داخل المخيم، لكي لا يكون هناك تواصل بين الدواعش".

ويوم السبت الماضي، أطلقت "قسد" عملية عسكرية وأمنية واسعة، بالتعاون مع التحالف الدولي، لملاحقة الخلايا النائمة والنشطة في ريف محافظة دير الزور الشمالي، شرقي البلاد، لا سيما مع تعاظم نشاط "داعش" في البادية السورية. وحول احتمالية تحوّل مخيم الهول إلى قاعدة لانطلاقة جديدة لتنظيم "داعش"، رأى الباحث والخبير في الجماعات الجهادية، عباس شريفة، أنه "مع غياب المعالجة المهمة، وانعدام مراكز التأهيل النفسي والفكري والاجتماعي لعوائل ونساء وأطفال داعش، يشكل مخيم الهول اليوم أزمة خطيرة جداً، فهو بمثابة القنبلة الموقوتة التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة، لأنه في وضعه الحالي يعبّر عن احتضان مجتمع داعشي داخلي، وتربية أطفال في محاضن داعشية، سيخرج منهم متطرفون وغلاة عندما يكبرون ضمن هذه البيئة المتوحشة". وعن الحلول، لفت شريفة، في حديث لـ"العربي الجديد"، إلى أن "الحل يكمن في عدم حصر المعالجة بالعزل واستخدام المقاربة الأمنية، ولا بد من مراكز تأهيل وإيواء وتأمين بيئة سليمة للهؤلاء النساء والأطفال حتى لا يتحوّلوا إلى أزمة جديدة. وهذا يتطلب من الدول التي لها رعايا ضمن المخيم أن تضطلع بمسؤولياتها، وتقوم باستلام مواطنيها وإخضاعهم لعملية تأهيل نفسي وفكري واجتماعي".

ستبدأ «الإدارة الذاتية» الضغط على الدول لسحب رعاياها

عباس شريفة: مخيم الهول بمثابة القنبلة الموقوتة

وأكد قامشلو أن «هناك تنسيقاً بين الإدارة الذاتية وروسيا حيال هذا الأمر، وبدا ذلك من خلال سحب دفعات من الأطفال والنساء، سواء من قبل روسيا أو دول حليفة لها، إذ طلبت الإدارة من روسيا مساعدتها في حل مشكلة المخيم وقاطنيه بشكل مباشر، باعتبارها منتشرة على الأرض السورية، وشمال شرق سورية بشكل خاص». ونوه إلى أن «الاتجاه الآن من قبل الإدارة والروس ينصبّ نحو الضغط على الدول الغربية لاسترداد رعاياها، وسيتم إخلاء مخيم الهول لأنه بات خطراً كبيراً. ونحن في قسد محتاطون لهذا الأمر، فصحراء تدمر والصحراء الشامية مليئة بعناصر داعش، ولدينا مخاوف من أن يتم فتح خطوط تنسيق بين هؤلاء الدواعش، خارج المخيم وداخله». وتابع: «نقوم حالياً بملاحقة الخلايا النائمة خارج المخيم، وفي الوقت نفسه هناك تبادل معلومات استخباراتية على مستوى عال من داخل المخيم، لكي لا يكون هناك تواصل بين الدواعش».

ويوم السبت الماضي، أطلقت "قسد" عملية عسكرية وأمنية واسعة، بالتعاون مع التحالف الدولي، لملاحقة الخلايا النائمة والنشطة في ريف محافظة دير الزور الشمالي، شرقي البلاد، لا سيما مع تعاظم نشاط "داعش" في البادية السورية. وحول احتمالية تحوّل مخيم الهول إلى قاعدة لانطلاقة جديدة لتنظيم "داعش"، رأى الباحث والخبير في الجماعات الجهادية، عباس شريفة، أنه "مع غياب المعالجة المهمة، وانعدام مراكز التأهيل النفسي والفكري والاجتماعي لعوائل ونساء وأطفال داعش، يشكل مخيم الهول اليوم أزمة خطيرة جداً، فهو بمثابة القنبلة الموقوتة التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة، لأنه في وضعه الحالي يعبّر عن احتضان مجتمع داعشي داخلي، وتربية أطفال في محاضن داعشية، سيخرج منهم متطرفون وغلاة عندما يكبرون ضمن هذه البيئة المتوحشة». وعن الحلول، لفت شريفة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الحل يكمن في عدم حصر المعالجة بالعزل واستخدام المقاربة الأمنية، ولا بد من مراكز تأهيل وإيواء وتأمين بيئة سليمة للهؤلاء النساء والأطفال حتى لا يتحوّلوا إلى أزمة جديدة. وهذا يتطلب من الدول التي لها رعايا ضمن المخيم أن تضطلع بمسؤولياتها، وتقوم باستلام مواطنيها وإخضاعهم لعملية تأهيل نفسي وفكري واجتماعي».

شرق غرب

«قسد» تواصل حملتها ضد «داعش» في دير الزور

واصلت «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، أمس الاثنين، حملات التمشيط والمداهمة والاعتقال، التي كانت بدأتها الأحد، في ريف دير الزور، شرقي سورية، بهدف مواجهة خلايا تنظيم «داعش». وساندت طائرات تابعة للتحالف الدولي بقيادة واشنطن، «قسد» في عمليات التمشيط البري، التي تهدف بحسب «قسد» إلى الحد من تحركات «داعش» في منطقة الحدود مع العراق. في الأثناء، ذكرت مصادر لـ«العربي الجديد» أنّ مجهولين يرجح أنّهم تابعون لتنظيم «داعش» هاجموا حافلة تقل عناصر من «قسد» في قرية الكبر بريف دير الزور الغربي، ما أسفر عن مقتل أربعة عناصر وإصابة آخرين.

(العربي الجديد)

مباحثات جزائرية - إيرانية

بحث وزير الخارجية الجزائري، صبري بوقادوم، أمس الاثنين، مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف، مستجدات الأوضاع في الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين. وقال بوقادوم، في تغريدة على «تويتر»: «تناولنا في المكالمة الهاتفية، مستجدات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك العديد من المسائل المتعلقة بالعلاقات الثنائية وسبل ترقيتها» من دون ذكر مزيد من التفاصيل.

(الأناضول)

جريح بغارة إسرائيلية على سورية

أفاد التلفزيون السوري التابع للنظام، أمس الاثنين، أنّ شخصاً جُرح، بعدما قصفت مروحية تابعة للاحتلال الإسرائيلي، منزلاً في محافظة القنيطرة، جنوبي سورية. وقال التلفزيون إنّ رجلاً مدنياً، نُقل إلى المستشفى للعلاج بعد الهجوم.

(أسوشييتد برس)

مع إعلان أميركا سحب قواتها من أفغانستان في 11 سبتمبر/أيلول المقبل، يروي تقرير تنشره «العربي الجديد» بالتزامن مع «أوريان 21» كيف تتفاقم التوترات حول السلطة بين المجموعات العرقية المختلفة، خصوصاً أن الجميع يريد حصته

أعراق أفغانستان

تفاقم التوترات على خلفية الانسحاب الأميركي

يسود شعور قوي بالانتماء الطائفي في أفغانستان (هارون صباوون/الأناضول)

ديان فيلمين

تفاقم التمييز والتوترات العرقية في أفغانستان، وأعيد طرح «مسألة البشتون» على الطاولة، بينما وصلت المفاوضات بين الأفغان لتشكيل حكومة تضم حركة «طالبان» إلى طريق مسدود، فيما أعلنت الولايات المتحدة الأميركية انسحابها من البلاد في 11 سبتمبر/أيلول المقبل.

وكشفت الاحتجاجات الأخيرة في كابول عن الأجواء المتوترة للقلق التي تخيم على العاصمة الأفغانية، منذ إعلان الرئيس الأميركي جو بايدن تأجيل رحيل القوات الأميركية من 1 مايو/أيار 2021 إلى 11 سبتمبر. يضاف هذا التخوف من انسحاب القوات العسكرية للتحالف إلى تأجيل «مفاوضات السلام» والحوار الوطني والإقليمي والدولي حول تشكيل حكومة جديدة.

كلّ يريد أن يحصل على حصته من الكعكة. أمر قلب الدين حكمتيار، أمير حرب سابق وزعيم الحزب الإسلامي الأفغاني، أنصاره بالنزول إلى الشوارع ضد الحكومة تنديداً بعدم مشاورة حزبه في عملية السلام. يوم الجمعة 2 إبريل/نيسان الماضي تم إغلاق المحاور الرئيسية في كابول وأصبحت العاصمة مشلولة. أما عبد الغني علي بور، قائد مليشيا الهزارة (الشيعية)، فقد تعرّض لانتقادات شديدة منذ هجوم 17 مارس/آذار في بهسود على مروحية كانت تقل أعضاء من الحكومة، ما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص. في 5 إبريل نُظمت في كابول تظاهرة للاحتجاج ضد ما سمي بـ«قائد مليشيا غير شرعية». وردت الحكومة، على مواقع التواصل الاجتماعي، بأنها «ستتنقذ»، وهو مصطلح ثقيل لم يستخدم من قبل في الخطاب الماهض لحركة «طالبان»، مع أنها تُعتبر جماعة إرهابية. وقد ندد محمد كريم خليلي، نائب الرئيس السابق وزعيم حزب الوحدة الإسلامية الأفغاني، بشدة بالسلوك اللامسؤول وغير الاحترافي الذي أبدته الحكومة الأفغانية من خلال هذه التصريحات.

استنكرت نيلوفار إبراهيمي، النائبة عن ولاية بدخشان، تشكيلة الوفد الذي يفترض بأنه يمثل الشعب الأفغاني في محادثات السلام المقبلة، والتي كان من المقرر عقدها في 16 إبريل في إسطنبول وتم رفضها من قبل «طالبان» قبل أن تؤجل (مؤقتاً؟). بحسب النائبة، فإن هذا الوفد، المكون من 90 في المائة من البشتون بالنسبة لحركة «طالبان» وبأكثر من 50 في المائة من البشتون للحكومة، لا يعكس التنوع الأفغاني. تولد تصاعد التوترات بين المجموعات العرقية المختلفة، المرتبطة بالتقاسم العادل للسلطة داخل «حكومة السلام» المستقبلية، تغييرات في ميزان القوى بين «الأحزاب السياسية»، على غرار الفصائلية السياسية اللبنانية، تتنتظم الأحزاب الأفغانية وفقاً لقاعدة عرقية، ويقودها أمراء حرب سابقون متورطون في أكثر من أربعة عقود من الصراعات الدموية. ومن ثم، لا تزال المليشيات تسيطر على أجزاء من الإقليم - في الوسط ذي الأغلبية الهزارية، وفي الشمال ذي الأغلبية الطاجيكية، وفي الجنوب ذي الأغلبية البشتونية.

هل يمكن أن تكون دولة لامركزية حلاً للركود السياسي؟ تلك هي التوصية المقترحة من قبل أحمد مسعود، نجل «أسد بنشير». غير أن فهيمة روبيول، أستاذة ونائبة رئيس نادي فرنسا-أفغانستان، وهي منظمة تسعى إلى تعزيز التعاون بين المنظمات والشركات الفرنسية والأفغانية، حذرت من مخاطر الدولة اللامركزية، المؤاتية إلى عودة سلطة أمراء الحرب المنقسمين، والذين يفرضون قانونهم. وهي ترى أن ذلك سيؤدي بشكل محتوم إلى تفتت سياسي ذي عواقب وخيمة، في بلد منقسم أصلاً وفقاً للخصوصيات العرقية واللغوية والقبلية. إنه سيناريو متشائم لكنه واقعي.

المنافسة بين أشرف غني، رئيس الجمهورية صاحب الأصول البشتونية، ورئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية الطاجيكي عبد الله عبد الله، عرقلية قبل أن تكون سياسية، يسود شعور قوي بالانتماء الطائفي في المقاطعات الأفغانية الأربع والثلاثين، ويحرص كل من الهزارة والبشتون والطاجيك والأوزبك على التعبير عن ذلك. يقول مصطفى، وهو صحافي في حي هزارة في داشتي بارشي في كابول، «نحن الهزارة نحترم النساء. إننا أكثر انفتاحا في مواضيع التعليم وحقوق المرأة على عكس البشتون». في هذا السياق من المطالبة الهوياتية، طرح الجدل الذي حدث أخيراً بخصوص تحديد الجنسية في بطاقات التعريف مشكلاً متجذراً في تاريخ أفغانستان ذاته. ويكمن الجدل في تعريف مفهوم «الأفغاني» الذي يعتبر كتسمية أخرى لـ«البشتوني»، والذي يصعب أن يكون توافقياً عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الهوية الوطنية.

يريد بعض الأفغان أن تظهر انتماءاتهم العرقية في مكان الجنسية

هناك توترات بين البشتون والهزارة وبين البشتون والطاجيك

يريد بعض الأفغان أن تظهر انتماءاتهم العرقية في بطاقات التعريف «عن الحس الوطني»، مبدين «استعدادهم لدعم السياسات التي تأخذ في الاعتبار الحفاظ على الأمة». ويومها شنّ العسكريون في مقالهم هجوماً شرساً على «التفكّك» الذي يضرب، برأيهم، وطنهم و«يتجلّى، عبر شيء من معاداة العنصرية، بهدف واحد هو خلق حالة من الضيق وحتّى الكراهية بين المجموعات»، محذّرين من أنه «تفكّك يؤدّي مع الإسلاموية وجحافل الضواحي، إلى فصل أجزاء عديدة من الأمة لتحويلها إلى أراضٍ خاضعة لعقائد تتعارض مع دستورنا».

وبعد يومين على نشرها المقال، أفردت المجلة نفسها صفحاتها لرسالة من مارين لوبان، زعيمة حزب «التجمّع الوطني» النشطون جداً على شبكة الإنترنت، بشدة التدخلات الأجنبية، خصوصاً من باكستان وإيران. يقوم هذان البلدان منذ سنوات عديدة باستغلال التوترات العرقية للصراع. ففي إيران يتعرض اللاجئون الأفغان، خصوصاً الهزارة، إلى التمييز وسوء المعاملة وسلوك معاد للأجانب.

إذا كانت التوترات شديدة بين البشتون والهزارة، فهي كذلك أيضاً، وإن كانت بدرجة أقل، بين البشتون والطاجيك. ففي يونيو/حزيران 2018 التحق عطا محمد نور الحاكم المؤثر لمزار الشريف بأمير الحرب الأوزبكي السابق عبد الرشيد دستم، بهدف تشكيل تحالف إنقاذ، يجمع شخصيات من الطاجيك والهزارة والأوزبك. ولتبرير مسعاه، اتهم عطا محمد نور الرئيس أشرف غني بالرغبة في التخلص من منافس محتمل وتقسيم حزب الجمعية الإسلامية عشية الانتخابات، التي تبرز الانقسام العرقي كثابت سياسي، خصوصاً بين البشتون والطاجيك الناطقين بالفارسية. تخفي صورة الرجلين إلى جانب زعيم الهزارة محمد محقق، الذي يرأس حزب الوحدة، تحت شعار الاتحاد الرمزي والأخوي، في الواقع تحالفاً بين رجال مليشيات تسببوا في جرائم حرب ومتهمين بالفساد. مثل معظم الأقليات المضطهدة كالشيعة في لبنان تمكن الهزارة من تنظيم أنفسهم بصفة موحدة ومستدامة، لاسيما من خلال التركيز على التعليم، ما ساهم في بروز نخبة مثقفة وسياسية، مثل حبيبة سرابي، وهي أول امرأة أصبحت حاكمة لمقاطعة. وقد فهم ذلك جيداً أغلب القادة السياسيين، من

للعديد منهم الرهان الأهم. «إننا لا نخشى على حياتنا فحسب كل يوم بسبب القصف، ولكننا نتجنب الذهاب إلى بعض المحافظات التي هي خطرة، إذا كنتم من الهزارة مثلي»، يشير روح الله، وهو يتكلم إلى سلسلة الجبال المكسوة بالثلوج التي تحيط بكابول، ثم يشرح قائلاً: «آخر مرة ذهبت إلى هناك، نحو باغمان، تعرضت للشتم والابتزاز. لن أعود إلى هناك». إذا كانت «طالبان» تشكل تهديداً جلياً في كل أنحاء البلاد، فإن الجريمة المنظمة واللصوصية والابتزاز تعد للهزارة الشيعة الذين هم الأهداف الأولى لهذه الانتهاكات.

مع أن المادة 4 من الدستور تذكر كل الأعراق الموجودة، كما تنص مادته 22 بمنع رسمي لأي نوع من التمييز ضد أي مواطن، فإنه يعترف بالإسلام الشيعي، وكذلك بالمساواة بين جميع مواطني أفغانستان، ويعني ذلك نظرياً المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والفرص المهنية. ولكن على المستوى العملي، ووفقاً للانتماء العرقي والديني، تختلف الأوضاع ولا يمكن إنكار وجود المعاملات التفضيلية. وفقاً لطارق فرهدي، مستشار سابق للحكومة الأفغانية، تصاعدت التوترات العرقية خلال عهدة أشرف غني، خاصة وأن الحكومة المتبنية لعقيدة «العمل كالمعتاد» تبدو كأنها تتجاهل الحدود الإيرانية الأفغانية التي تمع بجميع أنواع الاتجار غير الشرعي (البشر، المخدرات، الأسلحة، إلخ...)، ينتقد أعضاء المجتمع المدني حميد كرزاي إلى أشرف غني مروراً بعبد الله عبد الله، ولكسب تأييد تأخبي الهزارة، صار من الضروري أن يحيط الساسة أنفسهم بوجوه سياسية مؤثرة تسمح بكسب أكثر الأصوات الممكنة من هذه المجموعة العرقية.

في غضون ذلك تحضر الولايات المتحدة لانسحاب قواتها المعلن يوم 11 سبتمبر، وهو تاريخ رمزي. تؤكد مرجان كمال، في كتابها الأخير «أفغانستان، القبائل ضد الدولة من القرن 18 إلى اليوم، مركز أبحاث ودراسات وثائقية حول أفغانستان، باريس، مارس 2021)، أن «التاريخ يعيد نفسه. ينبع النزاع الحالي أساساً من رغبة الأرياف والقبائل غير المهيمنة في الحفاظ على استقلاليتها وقوانينها وعقيدتها أمام حكومة مدنية متمركزة في كابول».

بالفعل في نهاية عام 1995، مع وصول «طالبان» إلى السلطة، اعترف محمود المستيري، وزير الخارجية التونسي الأسبق وسكرتير مكتب الأمم المتحدة لأفغانستان وباكستان الذي أنشئ في 1990 خلال مؤتمر برنامج الأمم المتحدة للتنمية باستوكهولم، بفشل مهمة السلام في أفغانستان. وحسبه فإن الحرب العرقية، التي تثير مخاوف شديدة، ستندلع بين لحظة وأخرى. وقد قال بقلق حينها: «البشتون والأوزبك والهزارة، كلهم مستلبون. إما أن يكون هناك حل وطني تشارك فيه جميع شرائح المجتمع بحرية، وإما يستمر النزاع ليؤدي إلى حرب عرقية، ومن ثمة إلى انهيار حتمي للبلاد».

يُنشر بالتزامن مع «أوريان 21»
https://orientxxi.info/ar

متابعة

مقال جديد لعسكريين فرنسيين ضد «النزعات الإسلامية»

ارتفعت في فرنسا حدة تدخل العسكر في السياسة، بحجة حماية البلاد من «التفكك»، مع انضمام عسكريين جدد إلى جنرالات وضباط وعسكريين آخرين، في تحذير، عبر مقال جديد، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ووزراء وسياسيين من «تقديم تنازلات على أرضنا إلى أصحاب نزعات إسلامية». وبعد نشر مقال أول أثار جدلاً كبيراً في فرنسا، وبواجه بعض موقعيه عقوبات، نشرت مجلّة «فالور أكتويل» المحافظة المتشددة، مساء الأحد الماضي، مقالاً جديداً بعنوان «من أجل بقاء بلادنا»، كتبه هذه المرة عسكريون في الخدمة، لم يفصحوا عن أسمائهم، وفتحوه لجمع التواقيع. وبعد ساعات من نشر المقال، تخطى عدد الموقعين عليه 36 ألف شخص، بحسب وكالة «فرانس برس». وجاء في المقال، الموجه إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والوزراء والنواب وكبار المسؤولين، «تحركوا... الأمر لا يتعلّق هذه المرة بمشاعر رهن الطلب، أو صيغ مبتذلة، أو أصداء إعلامية. ليس المطلوب تمديد ولايتكم أو الفوز بولايات أخرى. بل ما هو على المحك هو بقاء بلادنا، بلادكم». وواضح واضعو المقال أنهم «انتسبوا أخيراً إلى السلك» العسكري ولا يمكنهم، «طبقاً للتنظيمات»، إبداء رأيهم «مكشوفي الوجه».

وندد وزير الداخلية جيرالد دارمانان، أمس الإثنين، بـ«مناورة فظّة»، منتقداً افتقار واضعي النص إلى «الشجاعة». وقال ساخراً «إنهم أشخاص مجهولو الهوية. هل هذه شجاعة؟ ألا يفصحوا عن هوياتهم؟». وأضاف «كم هو غريب ذاك المجتمع الشجاع الذي يعطي الكلام لأشخاص لا يكشفون هوياتهم. وكأننا على شبكات التواصل الاجتماعي. وكتب واضعو المقال، معرّفين عن أنفسهم: «نحن من أطلقت عليهم الصحف اسم جيل النار. رجال ونساء، عسكريون قيد الخدمة، من جميع القوات وجميع الرتب العسكرية، من جميع التوجهات، نحن نحب بلادنا. هذا هو إنجازنا الوحيد. وإن كان لا يمكننا، طبقاً للتنظيمات، التعبير عن رأينا مكشوفي الوجه، فلا يسعنا كذلك لزوم الصمت». وأضافوا «سواء في أفغانستان أو مالي أو أفريقيا الوسطى، أو مواقع أخرى، واجه عدد منّا نيران العدو. وبعضنا خسر فيها رفاقاً، ضحّوا بحياتهم للقضاء على النزعة الإسلامية التي تقدمون لها تنازلات على أرضنا». وتابعوا «عرفنا جميعاً تقريباً عملية سانتينيل» التي بدأت بعد الهجوم على صحيفة «شارلي إيبدو» عام 2015 بهدف مكافحة الإرهاب الذي استهدف فرنسا في السنوات الأخيرة. ويشارك في العملية 10 آلاف جندي. وتابعوا «شاهدنا خلالها بعيوننا الضواحي المهملة، الترتيبات مع الجانحين. تعرضنا لمحاولات استغلال من عدة مجموعات دينية لا تعني لها فرنسا شيئاً، عدا كونها موضع سخرية وازدراء، بل حتى كراهية».

وكانت المجلة قد نشرت، في 21 إبريل/نيسان الماضي، مقالاً أثار صدمة في الأوساط السياسية والعسكرية الفرنسية، إذ ناشد فيه «نحو 20 جنرالاً ومئة ضابط رفيع المستوى وأكثر من ألف عسكري آخرين» ماكرون الدفاع «عن الحس الوطني»، مبدين «استعدادهم لدعم السياسات التي تأخذ في الاعتبار الحفاظ على الأمة». ويومها شنّ العسكريون في مقالهم هجوماً شرساً على «التفكّك» الذي يضرب، برأيهم، وطنهم و«يتجلّى، عبر شيء من معاداة العنصرية، بهدف واحد هو خلق حالة من الضيق وحتّى الكراهية بين المجموعات»، محذّرين من أنه «تفكّك يؤدّي مع الإسلاموية وجحافل الضواحي، إلى فصل أجزاء عديدة من الأمة لتحويلها إلى أراضٍ خاضعة لعقائد تتعارض مع دستورنا».

وبعد يومين على نشرها المقال، أفردت المجلة نفسها صفحاتها لرسالة من مارين لوبان، زعيمة حزب «التجمّع الوطني»

تخطى عدد الموقعين على المقال الجديد الـ36 ألف شخص

انتقد دارمانان افتقار واضعي نص المقال إلى «الشجاعة» (Getty)

الحدث

ظريف يزور الإمارات قريباً

إيران تؤكد الحوار مع السعودية

بينما تتواصل مفاوضات الاتفاق النووي، أكدت إيران إجراء مباحثات مع السعودية، وعزم محمد جواد ظريف على زيارة الإمارات

طهران ـ صابر غل عنبري

بعدما تحدثت تقارير صحافية عدة عن عقد محادثات إيرانية سعودية في بغداد، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أمس الإثنين ذلك، معتبراً أنه لا يزال «من المبكر» الحديث عن نتائج هذه المحادثات. كما أكد ما نشرته «العربي الجديد» قبل أيام، بشأن اعتزام وزير الخارجية محمد جواد ظريف زيارة الإمارات قريباً، قائلاً إن الزيارة «على جدول أعماله وستتم عندما تتهيأ الظروف». يأتي ذلك، بينما تتواصل المفاوضات في فيينا لإحياء الاتفاق النووي المبرم عام 2015، والتي وصفتها المانيا أمس بأنها «تستغرق وقتاً لكنها بناءة».

وأكد خطيب زادة، خلال مؤتمره الصحافي الأسبوعي عبر تقنية «الفيديو كونفرانس» أمس، أن العلاقات مع الإمارات «لم تنقطع ومستمرة»، مؤكداً أنها من «شركائنا التجاريين الرئيسيين». وكشف المتحدث الإيراني عن جولات مباحثات مع أبوظبي خلال العام الأخير «حضورياً وافتراضياً على مختلف المستويات». وكانت مصادر إيرانية مطلعة قد كشفت لـ«العربي الجديد»، الأربعاء الماضي، أن وزير الخارجية الإيراني سيزور الإمارات قريباً، مشيرة إلى أنّ تاريخ الزيارة لم يتحدد بعد، مع ترجيحها أن تكون الزيارة نهاية هذا الأسبوع.

ويشأن الحوار مع السعودية في بغداد، أكد خطيب زادة وجود هذا الحوار، مشيراً إلى أن «المباحثات تجري حول القضايا الثنائية والإقليمية، ونحن نرحب دائماً بهذه الحوارات». وأضاف «علينا أن ننتظر نتائج هذه الحوارات، ومن السابق لأوانه الحكم على نتائجها». وتابع: «إيران والسعودية بلدان إسلاميان كبيران وإزالة التوتر بينهما تخدم شعبي البلدين والمنطقة». وفيما أعرب عن أمله في أن تصل طهران ورياض إلى فهم مشترك للقضايا الإقليمية، قال إن بلاده تحكم على الأفعال والتصرفات.

وبشأن مباحثات فيينا النووية غير المباشرة بين طهران وواشنطن بواسطة أطراف الاتفاق النووي، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إن المفاوضات «في مرحلة صياغة المسودات في مجالي الإجراءات النووية ورفع العقوبات، وهي تجري بدقة وإمعان وهناك تفاصيل مختلفة، لا تسمح الظروف بالإعلان عنها في الفضاء العام، لأن المباحثات مستمرة وكل يوم هناك نتائج مختلفة»، كاشفاً عن أن الولايات المتحدة «قبلت بتنفيذ معظم تعهداتها التي نعتبرها ضرورية»، غير أنه أكد «وجود خلافات جادة» أيضاً، لافتاً إلى أن فريق إيران المفاوض على اتصال مستمر مع طهران و«يتفاوض بناء على التعليمات التي يتلقاها من هنا».

في غضون ذلك، أعلن خطيب زادة أن بلاده قد تمدد اتفاقاً تقنياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن عمليات التفتيش في المنشآت النووية، بحال مضى المباحثات بشأن إحياء الاتفاق النووي على «المسار الصحيح». وقلصت طهران في فبراير/شباط الماضي عمل المفتشين التابعين للوكالة، بناء على قانون برلماني نص على ذلك، في حال عدم رفع واشنطن العقوبات التي فرضتها بعد انسحابها من الاتفاق النووي. لكن

خطيب زادة: المباحثات مع الرياض حول قضايا ثنائية وإقليمية

إيران قد تمدد اتفاق الوكالة الذرية بشأن عمليات التفتيش

إيران أبرمت اتفاقاً تقنياً لثلاثة أشهر مع الوكالة، يتيح للأخيرة مواصلة «مراقبة وتسجيل كل النشاطات الرئيسية»، وفق ما أفاد مديرها العام رافايل غروسي في تصريحات سابقة. وأوضح خطيب زادة أن الاتفاق التقني يمتد «حتى 21 مايو/أيار». وأضاف: «أحد الخيارات لما بعد 21، بالتنسيق بين الطرفين، وفي حال كانت المباحثات على المسار الصحيح وطهران موافقة بالطبع، يمكن أن يكون تمديد المهلة بطريقة ما». من جهته، قال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، أمس الإثنين، إن الوقت عامل جوهري في مفاوضات فيينا الرامية لإحياء الاتفاق النووي، مضيفاً أن المحادثات تستغرق وقتاً طويلاً لكنها تجري في أجواء طيبة. وقال ماس على هامش اجتماع مع نظرائه بالاتحاد الأوروبي في بروكسل: «المفاوضات صعبة وشاقة، لكن جميع المشاركين يجرون المحادثات في أجواء بناءة». وأضاف «لكن الوقت ينفد. نهدف إلى العودة الكاملة للاتفاق النووي الإيراني لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان عدم قدرة إيران على امتلاك أسلحة نووية».

وأطلقت اللجنة المشتركة للاتفاق النووي، يوم الجمعة الماضي، في فيينا، الجولة الرابعة للمفاوضات على مستوى مساعدي وزراء خارجية الدول الأعضاء؛ إيران وفرنسا وبريطانيا والمانيا وروسيا والصين، مع اتفاق المشاركين على مواصلة اجتماعات لجان الخبراء، وعقد اجتماعات أخرى للجنة المشتركة «إن استدعت الحاجة». ومنذ الجمعة، تنكبّ الوفود المشاركة في مباحثات فيينا على إجراء مشاوراتها الثنائية ومتعددة الأطراف للوصول إلى حلول للقضايا العالقة، فضلاً عن لقاءات أخرى تجريها الوفود، باستثناء الوفد الإيراني، مع الوفد الأميركي المشارك في المباحثات بقيادة روبرت مالي، المبعوث للشأن الإيراني. كما واصلت اللجان الثلاث المنبثقة عن هذه المفاوضات أعمالها خلال الأيام الثلاثة الأخيرة، وهي لجنة تحديد العقوبات التي على أميركا رفعها، ولجنة تحديد الإجراءات النووية التي على طهران القيام بها للعودة إلى تنفيذ تعهداتها النووية، ولجنة «الترتيبات الإجرائية اللازمة» للعودة إلى الاتفاق.

خطيب زادة: العلاقات مع الإمارات لم تنقطع ومستمرة (فاطمة بهرامي/الأناضول)

تقرير

ميانمار... مائة يوم من الانقلاب

يصادف اليوم، الثلاثاء، مرور مائة يوم على الانقلاب العسكري في ميانمار، والذي أدخل البلاد في حالة من الفوضى، سياسياً وأمنياً واقتصادياً

فتح الانقلاب العسكري في ميانمار في الأول من فبراير/ شباط الماضي، الباب أمام غرق البلاد خلال الأيام المائة الأخيرة، في الفوضى، في تمرد شعبي قابلته السلطات بقمع وحشي، واقتصاد مشلول جراء إضراب عام غير مسبوق ومعارك محتدمة بين الجيش وفصائل متمردة. في صباح الأول من فبراير الماضي، أطاح العسكريون في ميانمار بحكومة المستشارة أونغ سان سو تشي المدنية، ووضعوا الزعيمة في الإقامة الجبرية وفرضوا حال الطوارئ، وأضعين حداً لمسار ديمقراطي استمر عقداً من الزمن. ويصادف اليوم، الثلاثاء، مرور مائة يوم على هذا الانقلاب، في المدن كما في البلدات النائية، لا تزال تُنظم تظاهرات شبه يومية يقودها شباب متعطش إلى الحرية، يبلّ الآف المضربين كذلك جزءاً كبيراً من البلاد، بما في ذلك مصارف ومستشفيات ومرافق وإدارات عامة. وفي وجه هذا التمرد على انقلابه، يرد المجلس العسكري باستخدام السلاح. وقد قتل ما لا يقل عن 780 مدنياً في الأشهر الثلاثة الأخيرة، بحسب «جمعية مساعدة السجناء السياسيين». ويورد الجيش حصيلة أدنى بكثير، عازياً مسؤولية العنف إلى «مثيري شغب» يقومون بـ«أعمال إرهابية». وتكثر عمليات التوقيف ليلاً ونهاراً. وأوقف أكثر من 3800 شخص غالبيتهم في أماكن سرية، بحسب جمعية مساعدة السجناء السياسيين، التي تندد بعنف بطاول النساء، وتصفيات من دون محاكمة، وتعذيب، كما حصل مع الشاعر خيت تي، الذي أوقف، السبت الماضي، وتوفي في الاعتقال بعد 24 ساعة. ويقول المحلل السياسي خين زاو وين: «نشهد حرباً أهلية. خسر الجيش ثقة المواطنين». فيما تقول الراهبة ان روز تو توانغ: «الناس يعيشون في خوف ويشعرون باليأس، ويفكر البعض بالانتحار». واصبحت هذه الراهبة رمزاً للمقاومة عندما ركعت أمام العسكريين في إحدى التظاهرات التي قمعت بوحشية، مطلع مارس/ آذار الماضي، راجية إياهم «عدم إطلاق النار»، وهي باتت تعمل الآن في عيادة في ولاية كاشين في شمال البلاد، حيث تعتني بالمعارضين الجرحى «الذين يضحون بحياتهم من أجل المستقبل».

وعلى الرغم من العنف الأمني، تستمر التعبئة الشعبية. ويقول احد المحتجين: «نريد أن نكون على الجانب الصحيح من التاريخ». ولمواصلة الضغوط على المجلس العسكري مع تجنب الأعمال الانتقامية قدر المستطاع، بات المحتجون يقضلون التظاهرات المباغتة مع أعداد أقل من المشاركين في تكتيك أتى ثماره، إذ تراجعت حدة القمع في الأيام الأخيرة. وتنظم المعارضة صفوفها على الصعيد السياسي أيضاً. فقد لجأ الآف المعارضين إلى مناطق تسيطر عليها فصائل إرهابية». وتكثر عمليات التوقيف ليلاً ونهاراً. وأوقف أكثر من 3800 شخص غالبيتهم في أماكن سرية، بحسب جمعية مساعدة السجناء السياسيين، التي تندد بعنف بطاول النساء، وتصفيات من دون محاكمة، وتعذيب، كما حصل مع الشاعر خيت تي، الذي أوقف، السبت الماضي، وتوفي في الاعتقال بعد 24 ساعة. ويقول المحلل السياسي خين زاو وين: «نشهد حرباً أهلية. خسر الجيش ثقة المواطنين». فيما تقول الراهبة ان روز تو توانغ: «الناس يعيشون في خوف ويشعرون باليأس، ويفكر البعض بالانتحار». واصبحت هذه الراهبة رمزاً للمقاومة عندما ركعت أمام العسكريين في إحدى التظاهرات التي قمعت بوحشية، مطلع مارس/ آذار الماضي، راجية إياهم «عدم إطلاق النار»، وهي باتت تعمل الآن في عيادة في ولاية كاشين في شمال البلاد، حيث تعتني بالمعارضين الجرحى «الذين يضحون بحياتهم من أجل المستقبل».

وعلى الرغم من العنف الأمني، تستمر التعبئة الشعبية. ويقول احد المحتجين: «نريد أن نكون على الجانب الصحيح من التاريخ». ولمواصلة الضغوط على المجلس العسكري مع تجنب الأعمال الانتقامية قدر المستطاع، بات المحتجون يفضلون التظاهرات المباغتة في هذه المنطقة. وتشهد ولاية كاشين، حيث أسقط متمردون مروحية للجيش، الأسبوع الماضي، مواجهات وغارات جوية كثيفة. وتفيد الأمم المتحدة بأن عشرات الآف المدنيين نزحوا بسبب العنف.

لكن إلى متى ستصمد ميانمار، إحدى أفقر الدول الآسيوية؟ فبسبب تأثير جائحة كورونا، والأزمة السياسية، سيصبح نصف سكان البلاد تحت خط الفقر اعتباراً من 2022، ما سيعيد البلاد 16 عاماً إلى الوراء، على ما حذر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيراً. في حين يتوقع البنك الدولي انكماشاً نسبته 10 في المائة في الاقتصاد في العام 2021، بعد نمو بنسبة 7 في المائة في 2019. غير أن الفوضى الاقتصادية والسياسية لا تثني العسكريين، الذين لا يكترثون للتنديدات الدولية والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. وطلبت أكثر من 200 منظمة غير حكومية من مجلس الأمن فرض حظر دولي على بيع الأسلحة لميانمار، إلا أنّ الصين وروسيا، حليفتي الجيش التقليديتين، تعارضان بشدة هذه الفرضية. ووراء جدران مقر إقامتها في نايبيداو، حيث وضعت في الإقامة الجبرية، تبقى أونغ سان سو تشي، التي وجهت إليها اتهامات عدة، بعيدة عن الاضطرابات وأعمال العنف. فهي مقطوعة بالكامل عن العالم الخارجي «ولا تطّلع على الأرجح على الأخبار»، على ما يفيد محاموها الذين لم يسمح لهم بعد بمقابلتها.

(فرانس برس)

قُتل ما لا يقل عن 780 مدنياً في الأشهر الثلاثة الأخيرة

شرق غرب

هدنة عيد في أفغانستان

رداً على إعلان حركة «طالبان»، مساء أمس الأول، وقف إطلاق النار خلال أيام عيد الفطر، أعلنت الحكومة الأفغانية، أمس الإثنين، أنها كانت أعلنت في السابق وقفاً لإطلاق النار في العيد. وقال رئيس المجلس الأعلى الوطني للمصالحة عبد الله عبد الله (الصورة)، في بيان، إن «الخروج من الأزمة الأمنية التي تواجهها أفغانستان ليس في وقف إطلاق النار المؤقت ولفترة محدودة، بل في تسريع عملية الحوار بين الأطراف الأفغانية ووقف إطلاق النار الشامل والدائم».

(العربي الجديد، رويترز)

باكستان: مسلحون يقتلون 3 جنود

أعلن الجيش الباكستاني، أمس الإثنين، أن مسلحين نصبوا في هجومين منفصلين كميناً لسيارتين تقلان قوات أمن جنوب غرب باكستان، ما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود على الأقل وإصابة خمسة آخرين قبل فرار المسلحين. ووقع الهجوم الأول في كويتا عاصمة إقليم بلوشستان، فيما وقع الثاني في منطقة تربت على الحدود مع إيران. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجومين.

(أسوشييتد برس)

نيوزيلندا: طعن أربعة أشخاص

طعن مسلح، أمس الإثنين، أربعة أشخاص في متجر لبيع المواد الغذائية في نيوزيلندا، إصابة ثلاثة منهم خطرة، وفقاً للسلطات التي استبعدت وقوع عمل إرهابي. وأوضحت الشرطة أن الحادث وقع في متجر في مدينة دانيدن جنوب البلاد. وأوضح شهود أن الرجل، الذي كان يحمل سكينين، طعن عمال المتجر وأصاب زبائن حاولوا التدخل. وقالت رئيسة الوزراء جاسيندا أرديرن (الصورة) إن «لا شيء يوحي بأن هذا العمل إرهابي» في هذه المرحلة من التحقيق.

(فرانس برس)

اعتقال 4 في فرنسا للاشتباه بقتلهم شرطيا

أعلن وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان، أمس الإثنين، أن الشرطة اعتقلت، مساء الأحد الماضي، 4 أشخاص يشتبه بضلوعهم في قتل أحد عناصرها بالرصاص في مدينة أفينيون في جنوب فرنسا الأسبوع الماضي. وذكر مصدر مطلع على الملف أن الشرطة تشتبه بأن الموقوفين هم مطلق النار وشريكه والسائق، وأن الشخص الرابع امرأة هي شقيقة أحد الموقوفين.

(فرانس برس)

ظهور الطبيب الروسي الذي عالج نافالني

نقلت وكالات روسية للأنباء، أمس الإثنين، عن الحكومة المحلية في سيبيريا قولها إن طبيباً كان قد عالج المعارض الروسي اليكسي نافالني العام الماضي عاد للظهور مرة أخرى، بعد الإبلاغ عن اختفائه خلال رحلة صيد. وكانت السلطات أجرت عملية بحث في غابات منطقة أومسك، عن الطبيب الكسندر موراخوفسكي الذي غادر مركزاً للصيد يوم الجمعة الماضي. وأعلنت الحكومة الإقليمية لإقليم أومسك أن موراخوفسكي خرج من الغابة وتواصل مع سكان قرية باسلي، مضيفة أنه كان في «حالة طبيعية».

(رويترز)

تظاهرات وانسحابات من الانتخابات

الاغتيالات تحيي الشارع العراقي

أشعل اغتيال الناشط إيهاب الوزني، الشارع العراقي مجدداً، الذي اندفع إلى مهاجمة إيران والفصائل الموالية لها، فيما قرّرت قوى مدنية الانسحاب من الانتخابات

بغداد ـ **زيد سالم**

خلطت جريمة اغتيال رئيس تنسيقيات التظاهرات في محافظة كربلاء جنوبي العراق، الناشط إيهاب الوزني، ليل السبت - الأحد الماضيين، برصاص مجهولين في مدينة كربلاء، الأوراق السياسية والميدانية في البلاد، منذرة بتصعيد في الشارع، برزت أولى مؤشراته بعودة الاحتجاجات في خمس مدن عراقية جنوبية رئيسية، مطالبة السلطات بكشف الجهات التي تقف خلف قتل الناشطين المدنيين. ورافقت هذه التظاهرات، التي استمرت حتى ساعات الفجر الأولى أمس الإثنين، عمليات حرق ملحق تابع للقنصلية الإيرانية في كربلاء، التي حاصرها العشرات من الشبّان مرددين هتافات مناوئة لطهران، ما استدعى «احتجاجا» من وزارة الخارجية الإيرانية. وجاء ذلك فضلاً عن حرق المتظاهرين مقرّاً لحزب «الدعوة» في بابل المجاورة، وتمزيق وحرق صور زعامات إيرانية كانت فصائل مسلحة رفعتها لإحياء «يوم القدس العالمي»، الذي تقيمه في أواخر شهر رمضان، من كل عام. ولم تقتصر تداعيات الجريمة على الجانب الميداني، بل كان له انعكاس سريع على العملية السياسية، مع إعلان عدد من القوى السياسية المدنية تعليق مشاركتها في الانتخابات البرلمانية المبكرة المقررة في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، أو الانسحاب منها كلياً.

وفي محاولة لتهدئة الأوضاع، بدأ مستشارون لرئيس الحكومة مصطفى الكاظمي تحركات واسعة في مدن كربلاء والنجف والناصرية، لاحتواء أي تصعيد إضافي من قبل المتظاهرين، وفق ما كشف ناشطون. وجاءت هذه التحركات بالتزامن مع استعدادات أمنية واسعة، تضمّنت إغلاق طرق رئيسية قرب مبانٍ حكومية وأمنية، وقرب قنصليات إيران في كربلاء والنجف والبصرة، حيث رصد صباح أمس العشرات من رجال الأمن العراقيين، خلال عملية انتشارهم في محيط تلك القنصليات.

وتعليقاً على ذلك، أكدت مصادر في بغداد، لـ«العربي الجديد»، أن الحكومة تسعى لاحتواء أي موجة تصعيد من قبل المتظاهرين، وأنها تواصلت مع ناشطين وشخصيات بارزة في مدن جنوبية عدة، عبر مستشارين لرئيس الوزراء بهدف التهدئة. وبحسب المصادر، فقد طلبت الحكومة من الناشطين إلغاء ندوة لهم من المقرر عقدها اليوم الثلاثاء على تطبيق «كلوب هاوس» لحشد الشارع، لكن مساعيها لذلك باءت بالفشل. وأكدت المصادر أن محاولة اغتيال الصحافي أحمد حسن، فجر أمس الإثنين، في بلدة الديوانية جنوبي العراق، فاقمت المشهد الجنوبي بشكل عام، فيما تتهم الحكومة مليشيات مسلحة بمحاولة إثارة الشارع مجدداً لعرقلة إجراء الانتخابات وإفشال الجهود الحكومية، بحسب المصادر.

وكانت الاحتجاجات التي اندلعت ليل الأحد - الإثنين، قد تخللتها أعمال حرق قرب القنصلية الإيرانية في كربلاء، حيث نظّم العشرات احتجاجات وأحرقوا «غرف» الحماية الخاصة بالقنصلية. وقبل التظاهرة بساعات، شيّع المتظاهرون جثمان إيهاب الوزني، أحد أبرز الوجوه الاحتجاجية في المدينة، هاتفين من داخل مرقد الإمام الحسين: «إيران بره بره». أما في بابل، فقد تظاهر ناشطون بالقرب من جسر الثورة، وقطعوا الطريق. وفي بغداد، خرج المتظاهرون إلى شارع «سريع الدورة» وحي العامل، كما برزت دعوات للتوجه إلى ساحة التحرير، مركز الاحتجاجات في العراق، إلا أن الانتشار الأمني الكبير حال دون ذلك. وتظاهر شبّان في مدينة النجف، وفي الصويرة التابعة لمحافظة واسط، مع توقعات بأن تزداد نسب المشاركة في التظاهرات خلال الأيام المقبلة، بالتزامن مع موعد بدء حظر التجول الوقائي الذي فرضته السلطات حتى 22 مايو/ أيار الحالي. وأحرق متظاهرون مقر حزب «الدعوة» في بابل وسط مدينة الحلة، كما مزقوا صوراً وجداريات لزعيم «فيلق القدس» الراحل قاسم سليماني والمرشد الإيراني علي خامنئي، وأحرقوا بعضها كما نقلت

هتافات معادية للنظام الإيراني خلال تشييع الوزني (محمد صواف/فرانس برس)

لقطات مصورة نشرها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي. في المقابل، استدعت الخارجية الإيرانية أمس السفير العراقي في طهران نصير عبد المحسن عبدالله بعد مهاجمة القنصلية الإيرانية، مطالبة باتخاذ تدابير أمنية من قبل الجهات العراقية لحماية المقرات الدبلوماسية الإيرانية.

وفي ما يرتبط بالتداعيات السياسية، رأى علاء ستار، عضو المكتب السياسي في «البيت الوطني» الذي أعلن انسحابه من الانتخابات، أن «الجماعات المسلحة والمختصة بقتل الناشطين والمعارضين الحاليين لسلطة الأحزاب النافذة، إنما هي تقتل النظام الحاكم بطريقة تدريجية، ولا تخدم غير المتظاهرين الذين يزدادون قوة وتأثيراً وشعبية» . وأضاف ستار في حديث لـ«العربي الجديد» ، أن «السلطات العراقية ضعيفة أمام قوى السلاح، وبالتالي فإن المشاركة في الانتخابات المقبلة عبر كيانات تشرين السياسية، هي عملية توريط للمتظاهرين بدعم الطبقة السياسية التي ستعيد تكرار الفشل السياسي والإداري ذاته، وتغول السلاح في البلاد». وكانت مجموعة كيانات سياسية مدنية قد أعلنت انسحابها أو تعليق مشاركتها في الانتخابات، أبرزها «البيت الوطني» والحزب الشيوعي وحزب «الشعب للإصلاح»، بالإضافة إلى «الاتحاد العراقي للعمل والحقوق»، وحركة «نازل آخذ حقي»، و«الجبهة المدنية الديمقراطية»، و«تيار بناة العراق»، والتي تضم بمعظمها ناشطين ومتظاهرين. وجاءت الانسحابات أو تعليق المشاركة احتجاجاً على عملية اغتيال الوزني، إضافة إلى «استمرار عمليات القتل وتهديد السلم الأهلي وانفلات السلاح والمليشيات، باعتبارها مؤشرات على فشل السلطة ونظامها المتخاذل في تطبيق أدنى درجات الحفاظ على القانون»، بحسب البيانات الصادرة عن هذه القوى. وفي هذا الإطار، أكد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، رائد فهمي، لـ«العربي الجديد»، أن «تعليق المشاركة في العمل السياسي والانتخابات المقبلة، جاء على خلفية عدم توجّه الحكومة العراقية إلى أي إجراءات عملية وفعلية للكشف عن قتلة المحتجين والناشطين، ومن ضمنهم الناشط إيهاب الوزني وعشرات الوجوه المعروفة الأخرى التي ساندت الاحتجاجات في البلاد، ما يؤكد أنها ذات الجماعة التي تواصل قتل العراقيين من دون أي حضور أمني أو حكومي، لذلك فإن المشاركة في الانتخابات المقبلة في ظلّ هذا الوضع عمل غير منطقي، بل ضرب من الخيال». ولفت إلى «وجود مرشحين للانتخابات المقبلة عبر قوائم الكيانات المدنية الجديدة، يستقرون في أربيل وتركيا، لا يستطيعون الوصول إلى مدنهم من أجل بدء الحملة الإعلامية للمرشحين، بسبب تهديدات الجماعات المسلحة». وأضاف أن «المشاركة في الانتخابات المقبلة في وضع متوتر تغيب عنه كل أشكال العدالة والنزاهة، تعني المشاركة في إنتاج نفس الوجوه والطرق وآليات العمل الحكومي والإداري في البلاد». ورأى أن «أمام حكومة الكاظمي خمسة أشهر لتصحيح المسار، والكشف عن قتلة المتظاهرين، ولا بد أن يصاحب ذلك ضغط شعبي، لذلك من المهم اللجوء مرة أخرى إلى الاحتجاجات السلمية».

أما عضو حركة «نازل آخذ حقي»، عمار النعيمي، فقد أشار إلى «الغياب الواضح للتنافس الشريف بين القوى السياسية الشعبية الجديدة، وبين قوى السلاح التي تريد أن تستحوذ على القرار السياسي». ورأى أنه «في الوقت الذي يلجأ فيه الناشطون إلى التثقيف عبر ساحات الاحتجاج ومواقع التواصل الاجتماعي، تقوم قوى اللادولة بقتل كل المعارضين والمختلفين معها بالرأي». وأشار في اتصال مع «العربي الجديد»، إلى أن «معظم الكيانات السياسية التي انبثقت من (حراك) أكتوبر/ تشرين مستعدة للمشاركة في الانتخابات من حيث النواحي اللوجستية والشعبية والجماهيرية، لكن غياب النزاهة وانفلات السلاح وتهديد المرشحين للانتخابات من المدنيين والعلمانيين تحول دون الاستمرار بمواصلة العمل». من جهته، بيّن الناشط السياسي البارز في محافظة النجف علي الحجيمي، لـ«العربي الجديد»، أن «الأحزاب العراقية والفصائل المسلحة حاولت طوال الأشهر الماضية جذب الكيانات السياسية الجديدة لصالحها والتحالف معها وتمويلها خلال فترة الدعاية الانتخابية وإجراء الانتخابات، لكنها فشلت في تحقيق أهدافها، لذلك لجأت إلى قمع أصوات الناشطين في تلك الكيانات وتهديدهم». وبحسب قوله، فقد «عاد أخيراً مسلسل الاغتيالات عبر الجماعات المسلحة ذاتها التي تعتمد نفس الأسلوب». وأكد الحجيمي أن «المتظاهرين والناشطين لا يريدون التواطؤ مع السلطات الحالية في التأسيس لمرحلة جديدة من مراحل الفشل الحكومي في العراق».

> أحرق المتظاهرون ملحقاً تابعاً للقنصلية الإيرانية